JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (8)
13–شباط–2023
https://jaspss.com

بحث بعنوان

# التغيرات في الأسعار وأثرها على البيئات المحاسبية

نداء اكرم المدانات

محاسبه

مجلس الخدمات المشتركه / محافظة الكرك

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (8)
13-شباط-2023
https://jaspss.com

**الملخص:**

تناولت الدراسة التضخم بتعريفاته وانواعه والسياسات المتبعة في التضخم كما تناول أهمية تعديل المعلومات المحاسبية بأثر التغير في المستوى العام للاسعار وسيتم مناقشته في تفاصيل البحث وصولا الى المنهج التحليلي الذي تناول مجموعة من الدراسات العلمية وما توصل اليه من خلال هذه الدراسات الى النتائج والتوصيات.

**Abstract**

The study dealt with inflation with its definitions, types, and the policies followed in inflation. It also dealt with the importance of adjusting accounting information with the effect of the change in the general level of prices.

**المقدمة:**

وقد اقتصر دور المحاسبة في بدايتها على تقديم المعلومات إلى الملاك لإتاحة الفرصة لهم لمراقبة وتقييم أداء الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لهم. يتسع الدور الذي تلعبه المحاسبة في مجال الأعمال حيث تزيد المؤسسات المالية من احتياجها لرأس المال من الأطراف الخارجية، لأنه يُنظر إليه على أنه مرآة تعكس التغيير، والبيئة القانونية التي تظهر التبعات المالية للأنشطة والأحداث الاقتصادية.

أي مؤسسة تؤدي في فترة زمنية معينة، وبالتالي تطويرها على مستوى القطاع الاقتصادي، يجب أن تحدث تغييرات في المحاسبة كاستجابة طبيعية لتحقيق متطلبات ذلك التطور. التغييرات في احتياجات وأهداف مستخدمي المعلومات المحاسبية.

يُنظر إلى مبدأ التكلفة التاريخية على أنه أحد المبادئ الأساسية التي تستند إليها المحاسبة التقليدية، حيث يتم تسجيل الأصول والالتزامات وتكاليف الإعداد والأرباح التي تكبدتها مؤسسة ما ودفعها في تاريخ. من التكاليف التاريخية مرتبطة بالافتراض المحاسبي لاستقرار القوة الشرائية للمشتريات، وبالتالي فإن مبدأ التكلفة التاريخية مضلل ولا يعكس القيمة الحالية للعديد من بنودها. وحدة قياس (عملة) لا تأخذ في الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار خلال فترات التضخم تعكس الوضع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة، حيث تم إنتاج الأرقام بواسطة نظام المحاسبة التقليدي على أساس التكلفة التاريخية المبدأ: لا، فهذا يؤثر سلباً على موضوعية البيانات الواردة في القوائم المالية وعلى الثروة الحقيقية والمركز المالي للمؤسسة نتيجة التضخم.

## مشكلة البحث

يتجسد مشكلة البحث في بعدين أساسيين: البعد المعرفي والبعد التطبيقي، وهو وجود الحجج المعرفية القائمة هناك اتفاق كامل على الأبعاد والأغراض والمبادئ والأساليب التي يقوم عليها الإطار المفاهيمي والفلسفي لنظرية المحاسبة والمساهمات العملية التي قدمتها النظرية المحاسبية في مجال التطبيقات والممارسات المحاسبية المعاصرة راسخة ، خاصة فيما يتعلق بعملية قياس وتحليل وتفسير تأثير المتغيرات والظواهر الاقتصادية المتعلقة بالافتراضات والأهداف والمبادئ وتطبيق معايير المحاسبة المقبولة عمومًا.

## أسئلة البحث

- ما هي السياسات المتبعة لمعالجة التضخم؟
- ما أهمية تعديل المعلومات المحاسبية بأثار التغير في المستوى العام للاسعار؟

## أهمية البحث

للتضخم تأثير عميق على الاقتصاد ككل، لكن أهمية البحث تكمن في الإفصاحات المحاسبية في ضوء تأثيرات القياسات المحاسبية واستخدام التكاليف التاريخية، والحاجة إلى إيجاد حلول فعالة لمشاكل التقييم. لقد بُذلت بعض الجهود على المستوى الدولي لذلك، لمعالجة هذه المشكلة، ركزت معايير المحاسبة الدولية على جوانب القياسات المحاسبية والإفصاحات لتقديم تقارير محاسبية موثوقة وبيانات مالية يمكن لمستخدمي المعلومات والبيانات المالية الاعتماد عليها. نحن نعلم أيضًا أشياء جديدة يقدمها نظام المحاسبة المالية حيث يعالج أوجه القصور في نماذج التكلفة التاريخية المستخدمة في أنظمة القياس المحاسبية التقليدية.

**أهداف البحث**

- يهدف البحث الى اظهار اثر التغيرات في المستوى العام للاسعار على درجة ملائمة وموثوقية.
- المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها القوائم المالية المنشورة والمعدة في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

**منهجية البحث**

تم إتباع أسلوب المنهج الإستقرائي في دراسة هذا الموضوع في جانبه النظري، من خلال التطرق إلى النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية وأيضا التطرق لظاهرة التضخم مفاهيمها وأسبابها وأثارها على القوائم المالية، إلى جانب إتباع أسلوب المنهج التحليلي في دراسة الحالات التطبيقية.

**الاطار النظري:**

**النظام المحاسبي المالي:**

المحاسبة المالية لديها نظام لتنظيم المعلومات المالية يتيح تخزين البيانات الأساسية الرقمية وتصنيفها وعرضها وتسجيلها وعرضها، مما يوفر صورة حقيقية للمركز المالي وثروة المؤسسة وموقع مواردها المالية. البيان الحالي يعكس الصورة. يستثنى من ذلك الكيانات القانونية الخاضعة لأنظمة المحاسبة العامة، مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالمحاسبة المالية كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام قانون التجارة.
- الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي ينتج بضائع أو خدمات تجارية وغير تجارية ويستند نشاطه الاقتصادي إلى الأعمال المتكررة
- أي شخص طبيعي أو اعتباري يخضع لهذا لأسباب قانونية أو تنظيمية
- يجب الحفاظ على المحاسبة المالية المبسطة للكيانات أو المنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز معدل دورانها وعدد موظفيها وأنشطتها الحدود المحددة.

**مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي**

**المرحلة الأولى:** تشخيص مجال تطبيق نظام المحاسبة المحلي ومقارنته بمعايير المحاسبة الدولية.

**المرحلة الثانية:** صياغة مخطط محاسبة جديد للمنشآت.

**المرحلة الثالثة:** تطوير نظام محاسبة جديد.

**إمتيازات تطبيق النظام المحاسبي المالي**

– يقترح حلولاً فنية للسجلات المحاسبية للعمليات أو المعاملات التي تتم معالجتها بواسطة أنظمة المحاسبة الوطنية.

– زيادة شفافية ومصداقية الحسابات والمعلومات المالية المباعة من قبل المؤسسات المالية وتعزيز مصداقية المؤسسات المالية.

– يسمح بأفضل تطابق من حيث الزمان والمكان للظروف الاقتصادية.

– يمثل هذا فرصة للمؤسسات المالية لتحسين تنظيمها الداخلي وتحسين جودة الاتصال مع الأطراف المشاركة في المعلومات المالية.

## مفهوم التضخم وأنواعه

يشير مصطلح التضخم إلى ظواهر وشروط أخرى، من أهمها:

– الإفراط في إصدار العملة، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في كمية العملة المتداولة، يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة، وهذا ما يسمى تضخم العملة.

– هذا النوع من الدخل النقدي المرتفع بشكل غير طبيعي للفرد، أو جزء من دخله النقدي مثل الأجور والأرباح، يسمى تضخم الدخل.

– ارتفاع تكاليف المدخلات التي تمثل تضخمًا في التكلفة.

**يمكن إرجاع الضوابط والأساس المنطقي لتعريف التضخم إلى نوعين من المعايير:**

**اولاً:** تعريف يعتمد على سبب التضخم.

**ثانياً:** تعريف يعتمد على خصائص ومظاهر التضخم.

**تعريف التضخم بناءاعلى الاسباب المنشئة له:**

تم تحديد التضخم وفقًا لأسبابه من خلال ثلاثة تعريفات للاتجاهات: تحديد كمية النقود، وعامل العرض والطلب، وعامل التوازن.

**تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية النقدية:**

اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون التضخم على أنه نقدي بحت، ويذكر التضخم أن سبب هذه الظاهرة هو زيادة إصدار العملة، ويشمل التضخم ارتفاع المستوى العام للأسعار السائدة.

كانت هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير المستوى العام لتقلبات الأسعار، وكان الأمريكي إيرفينغ فيشر أول من تبنى النظرية الكمية ودافع عنها في بداية القرن العشرين. القوة الشرائية للعملة". صاغ فكرة هذه النظرية في معادلته المعروفة باسم معادلة التبادل ، والتي تعمل على عوامل متعددة تشارك في تحديد المستوى العام للسعر.

**تعريف التضخم بناءا على نظرية الدخل والانفاق:**

اعتمد بعض الاقتصاديين نظرية الدخل والنفقات كأساس لتحديد معنى التضخم. تحدد هذه النظرية معنى التضخم. "إنها زيادة في نسبة الإنفاق والدخل بافتراض أن كمية السلع تظل ثابتة ، وبافتراض صحة هذه النظرية كمعيار لتعريف التضخم، فإن الزيادة في الإنفاق شاملة وتسبب التضخم. شائعة وبمعدل أكبر من الزيادة في الإنتاج.

**تعريف التضخم بناءا على نظرية العرض والطلب**

التضخم حسب هذه النظرية ناتج عن عدم التوازن بين العرض والطلب، فبعض الاقتصاديين يعرّفون التضخم على أساس القوى التي تحكم هذه العلاقة، ويشمل أسواق السلع والعوامل.

## أنواع التضخم

### التضخم المرتفع (الجامح)

يعتبر هذا النوع من التضخم من أكثر أنواع التضخم ضرراً للاقتصاد الوطني حيث يتسبب في ارتفاع سريع ومستمر في المستوى العام للأسعار دون توقف لما له من أثر اقتصادي كبير يصعب على الجهات الحكومية الحد منه، لأن المال يفقد قوته الشرائية ويعمل كمخزن للقيمة، واستثماره في القطاع غير الإنتاجي يقلل من القيمة الإجمالية للمدخرات الوطنية، ويحدث هذا التضخم نتيجة فائض العرض النقدي والنقص غير المنتج.

### التضخم المعتدل

هذه زيادة محدودة في مستوى السعر العام، ومستوى ارتفاع السعر مستقر إلى حد ما يقوم النقد بعمله بكفاءة.

### التضخم المكبوت

يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر وغير المؤكد بسبب تدخل السلطات الحكومية في توجيه تحركات الأسعار من خلال إصدار تشريعات أو ضوابط إدارية ، مما يحد من حرية التلاعب بالعوامل الاقتصادية

تسعى الدولة بحرية تامة إلى كبح الارتفاع المستمر في الأسعار بتحديد حد أقصى، لكن هذا لا يعني أن ظاهرة التضخم قد تم حلها، وإنما تخفيف حدتها بالنظر إلى هذه الاختلافات في معدلات وسرعات زيادات الأسعار بشكل عام، يمكننا أن نكون واثقين من أن المعنى الحقيقي للتضخم هو "عملية تحدث في بُعد زمني محدد وتبدأ بصدمة". يُعرف بالصدمة التضخمية، ويرجع سببها إلى جانب الطلب أو جانب العرض، أو

توافر مجموعة من العوامل الأخرى وهي مرتبطة بهيكل الاقتصاد ومعدلات نمو أنشطته المختلفة وترتبط بهذه العملية ولا تزال تتغذى على العديد من العوامل الأخرى ، وأهمها عامل التوقعات.

**أثار التضخم**

**الاثار الاقتصادية**

ينطوي الإنفاق الوطني على زيادة الطلب على السلع المستوردة بالإضافة إلى السلع المحلية مجانًا، سيزداد مقدارها ويضغط على امتصاص موارد النقد الأجنبي للبلاد، ولكن إذا تم تقييد الواردات، سيتم تحويل القوة الشرائية الفائضة من الخارج إلى الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب ، خاصة على السلع المنتجة محليًا سيرتفع السعر لأنه منتج يحل محل الواردات.

– يقلل التضخم من كمية السلع القابلة للتصدير، مما يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

– المضاربة على أسعار الاراضي الزراعية وإلى بناء المنازل الفاخرة، وإنتاج السلع الترفيهية التي يكثر عليها توجيه رؤوس الاموال إلى فروع النشاط الاقتصاد غير مفيدة للتنمية في مراحلها الاولى، فتتجه إلى الطلب من طرف أصحاب الدخول العالي.

**الاثار الاجتماعية**

1. يؤدي التضخم إلى تعميق عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة.
2. تتصاعد موجة من التوتر وعدم الرضا الاجتماعي وتعوق التنمية الاقتصادية وتهدد جسور الاستقرار السياسي والاجتماعي.

3. يخلق التضخم ظلمًا اجتماعيًا لذوي الدخل الثابت، مثل أصحاب المعاشات وحملة السندات، وللمدينين الذين لا تستطيع أرباحهم النقدية مواكبة ارتفاع الأسعار، في حين أن ذوي الدخل المتغير أكثر عرضة للتجار والاستفادة من المنتجين.

**السياسات المتبعة لمعالجة التضخم**

**أدوات السياسة النقدية للحد من التضخم**

**1–سياسة سعر إعادة الخصم:**

تدير البنوك التجارية عملية خصم الأوراق التجارية لصالح عملائها هذا لأنه في هذه العملية يقدم البنك التجاري القيمة الحالية المخصومة للورقة (القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية) للعميل

يتم خصم الفائدة منه بمعدل معين يسمى معدل الخصم، وكلما ارتفع هذا المعدل زادت تكلفة الخصم والعكس صحيح. تطلب هذه البنوك من البنك المركزي إعادة خصم الأوراق التجارية المخصومة للحصول على سعر الخصم. السيولة اللازمة للقيام بالأنشطة.

ومن يعرّف معدل إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية للبنك التجاري وتحويلها إلى عطاء قانوني ، يتم تحديد هذا السعر وفقًا لأهداف السياسة النقدية.

**سياسة السوق المفتوحة**

هو دخول البنك المركزي إلى السوق المالية بصفته بائعًا أو مشتريًا للأوراق المالية وأذون الخزانة وأذون البنوك أو المؤسسات أو الأفراد، ويدخل هذا العمل سوق المال على حسابه الخاص. طرف في صفقة للسيطرة على كمية السيولة المتداولة في المجتمع.

في حالة التضخم، تبيع البنوك المركزية هذه الأوراق المالية للحصول على قيمتها، وهذا يقلل من كمية النقد المتداول، ويقلل من سيولة البنوك التجارية. تتطلب مشتريات الأفراد من هذه الأوراق المالية مبالغ مقابلة من البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على تقديم الائتمان. سيتم دمج هذه السياسة في نفس الاتجاه مع سياسة معدل إعادة الخصم بحيث عندما يشتري البنك أوراقًا مالية ويعاني من نقص في الأرصدة النقدية، فإنه لا يحصل على موارد نقدية للتقدم إلى البنك المركزي وتعويضه.

**سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني**

في حالة التضخم، عندما يرى البنك المركزي أن مبلغ الائتمان المقدم من البنوك التجارية يتجاوز المستويات المرغوبة، فإنه يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي تقليل السيولة في هذه البنوك من خلال تجميد بعض الاحتياطيات النقدية، قد تضطر البنوك التجارية إلى تعليق الائتمان لفترة من الوقت، مما يقلل من قدرتها على توسيع عمليات الإقراض وإنشاء ودائع جديدة.

يمكنه الاحتفاظ بمزيد من الأرصدة مع البنك المركزي ، مما يقلل الطلب الكلي ، ويخفض الأسعار ويقلل من شدة الموجات التضخمية.

**مغادرة فرض ثبات القوة الشرائي لوحدة النقد في ظل تغيرات المستوى العام للاسعار**

يعتمد القياس التقليدي في إعداد البيانات المالية على استخدام الوحدات النقدية (وحدات القياس المحاسبية التي تمثل أدوات لقياس جميع مكونات البيانات المالية على الرغم من تقلب وحدات القياس نفسها). يتبع مبدأ التكلفة التاريخية للتعبير عنها التدابير المحاسبية بطريقة أكثر شمولاً: كمية السلع والخدمات في وقت معين، والتي تسمى القوة الشرائية للوحدة النقدية. تنشأ التناقضات بين الأرقام لأن النقد المستخدم لقياس الدخل يختلف عن القوة الشرائية لوحدة العملة المستخدمة لقياس النفقات أو الأصول. إنها جزء من المعلومات الواردة في البيان المالي وتصبح مجرد تجميع لأحداث مالية مختلفة محسوبة في تواريخ مختلفة. وبعبارة أخرى، فإن القوة الشرائية لوحدة من العملة ليست ثابتة. نظرًا لأن معظم البلدان تخضع عادةً للتغييرات في مستويات الأسعار العامة.

**أهمية تعديل المعلومات المحاسبية بأثار التغير في المستوى العام للاسعار:**

إن إعداد البيانات المالية وفقًا لمجموعة من الافتراضات والمبادئ المحاسبية يحاكي آثار تغيرات الأسعار التي تحدث من فترة إلى أخرى، وتشوه البيانات المالية المعدة بناءً على البيانات التاريخية. قيمة النقود هي فرض تكاليف وقيم ثابتة من جهة، ولا تعكس الوضع الاقتصادي الفعلي للوحدة الاقتصادية من جهة أخرى. يعتقد أحد المؤلفين أنه من الوهم افتراض أن وحدة العملة مستقرة عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات (كل شيء آخر)، لذلك يتم التعامل مع بيان المركز المالي كأصل. فهو لا يعكس القيمة المالية الحقيقية موقف الدين يتم تسجيل وحدات الحساب كأصول ثابتة بتكلفتها التاريخية، مما يقلل من قيمتها الحقيقية. يؤدي هذا

إلى فقدان تلك القائمة معناها التعبيري وتصبح مجرد مجموعة من وحدات العملات ذات القيم المختلفة لفترات زمنية مختلفة حصلوا على الممتلكات والاستهلاك المتراكم (احتياطي الاستهلاك المتراكم).

وهذا يعني ارتفاع تكاليف الصرف والحاجة إلى زيادة رأس المال بالنظر إلى الحاجة إلى مزيد من الأموال لتغطية تبادل هذه الأصول.

المخزون هو نفس المعنى، فهو يتطلب عملية لاستبداله بنفس المستوى في الوحدة الاقتصادية لكسب المزيد من المال في فترة تضخم بسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدة العملة. حقوق الملكية (رأس المال والأرباح، الأرباح المحتجزة والأرباح المحتجزة) المبينة في المصروفات السابقة في بيان المركز المالي لا تعكس حقوق الأصول في أصحاب الوحدات الاقتصادية.

أما بالنسبة لقائمة الدخل فيبدو أن الأرباح مبالغ فيها. وذلك لأن إيرادات الفترة المقاسة بالأسعار الجارية تتطابق مع التكاليف المقاسة بالأسعار التاريخية. لذلك، تم حساب الاستهلاك وتكلفة المبيعات وفقًا لـ ونتيجة للمبالغة في تحديد الأرباح، تؤدي الزيادة في الأرباح إلى تآكل رأس مال الوحدة الاقتصادية ، مما يؤدي إلى إضعاف قدراتها التشغيلية والأرباح المستقبلية المتوقعة. كما يُنظر إليه على أنه مؤشر خاطئ عندما يتخذ المستثمرون قراراتهم.

الأرباح، بالإضافة إلى مطالب العمال بأجور أعلى نتيجة ارتفاع الدخل، تؤدي إلى ضرائب أعلى على الوحدات الاقتصادية التي هي في الحقيقة ضرائب على رأس المال بدلاً من الدخل. النقد بالوحدات الاقتصادية. إن تأثير التضخم على البيانات المالية لن يتوقف عند هذه النقطة، بل سيتجاوزها صعوبة المقارنة النفسية للقوائم المالية من فترة إلى أخرى، نفسياً بغض النظر عن الوحدة الاقتصادية أو الوحدات

الاقتصادية المختلفة في الصناعة، هي أن الوحدة الاقتصادية التي تمتلك الأصول القديمة أكثر عرضة للتضخم حيث أنه يظهر في الضوء إنها أكثر كفاءة وربحية من الوحدة الاقتصادية التي تمتلك أصولًا تم شراؤها حديثًا، لذلك من المهم قبل إجراء أي مقارنات، إجراء أي تعديلات ضرورية على المعلومات الواردة في البيانات المالية لإتاحة إمكانية المقارنة. لذلك، يجب توخي الحذر عند إجراء مثل هذه المقارنات.

## تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المعيار المحاسبي الدولي

عرّف معايير المحاسبة والخدمات المالية الدولية على أنها مجموعة من الإجراءات والمبادئ الدولية الموحدة التي تعمل على اعداد الحسابات والتقارير المالية (تقرير التدقيق بشكل يجعلها مفهومة ومقبولة عالمياً وقابلة للتطبيق. وتصدر هذه المعايير من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية التابع لهيئة معايير المحاسبة الدولية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها. ومن أبرز هذه المعايير معيار تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

ويهدف معيار تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى كيفية ترجمة القوائم المالية بعملة العرض، كما يهدف إلى كيفية تضمين العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية والمنشآت الأجنبية في القوائم المالية للمنشأة.

**العملة الوظيفية وعملة العرض:**

تُعرَّف العملة الوظيفية على أنها عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل فيها المؤسسة والتي تتم من خلالها إدارة الأعمال، ويتم تعريف عملة العرض على أنها العملة التي يتم بها عرض البيانات المالية. في معظم الحالات، تكون العملة الوظيفية هي: نفس عملة العرض.

**الدراسات السابقة**

**دراسة درويش، طارق أبو القاسم أحمد. (2011).** بعنوان :"**أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية : دراسة حالة شركة الصمغ العربي المحدودة في الفترة من (1993–1997 م)**": تناولت الدراسة أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية في شركة الصمغ العربي المحدودة حيث تمثلت مشكلة البحث في تجاهل الوحدات الاقتصادية لأثر ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم صدق و واقعية هذه القوائم والقرارات التي يستند عليها وعدم قابليتها للمقارنة.

هدف البحث إلى بيان أثر التضخم على عناصر القوائم المالية وعرض البيانات المالية بصورة صادقة وعادلة لمستخدميها وتوفير معلومات ملائمة ومناسبة تساعد في ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة.

لتحقيق أهداف البحث تم اختبار الفرضيات التالية: الفرضية الأولى: يؤثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على بيانات القوائم المالية. الفرضية الثانية: توجد بعض الفروض والمبادئ المحاسبية التي لا تتلاءم مع ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار. الفرضية الثالثة: يؤثر التضخم على حساب معدلات العائد على الاستثمار وأسعار الأوراق المالية لشركة الصمغ العربي المحدودة. استخدم الباحث المنهج الاستنباطي في تحديد محاور

الدراسة و وضع الفرضيات و المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، والوصفي التحليلي لإجراء الدراسة التحليلية لقد توصل الباحث للعديد من النتائج منها : 1- الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأثر التغيرات في المستوى العام والخاصة كمعلومات ملحقة ببيانات القوائم المالية. 2- إن ظاهرة التغيرات في الأسعار أثرت جوهريا على قيمة وحدة القياس النقدي ويعتبر فرض وحدة القياس النقدي هو السبب الرئيسي في تأثير. 3- أثر التضخم سلبيا على أسعار الأسهم لشركة الصمغ العربي في سوق الأوراق المالية و على حساب معدلات العائد على الاستثمار لقد ختم البحث بتوصيات بناء على النتائج السابقة منها : 1- ضرورة تعديل البيانات المالية التاريخية لشركة الصمغ العربي المحدودة بالتغير في المستوى العام للأسعار تعبر عن حقيقة المركز المالي لها. 2- ينبغي تطوير بعض المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية المتبعة في القياس المحاسبي لتتلاءم مع التغيرات في المستوى للأسعار. ضرورة دراسة كيفية تحديد أسعار الأسهم العادلة لشركة الصمغ العربي المحدودة في سوق الأوراق المالية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار.

**دراسة حسين، عبد الوهاب جبريل عبد الله, & فتح الرحمن الحسن منصور. (2010).** بعنوان :"**أثر التغير في المستوى العام للأسعار على مصداقية بيانات القوائم المالية**": يتناول البحث أثر التغير في المستوى العام للأسعار على مصداقية معلومات القوائم المالية. تمثلت مشكلة البحث في أن النفوذ كمعيار للقيمة يعتبر معياراً غير ثابت عند إعداد القوائم المالية وذلك بسبب التغّير المستمر في قوتها الشرائية من فترة لأخرى بسبب التضخم، مما يؤدي إلى حدوث أثر على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية منها شركة الأمن الغذائي المحدودة، حيث إن تجاهل أثر التضخم على بيانات القوائم المالية لشركة الأمن الغذائي يؤدي إلى عدم موضوعية تلك البيانات ويفقدها المصداقية. يهدف البحث إلى معرفة أثر الانخفاض في القوة الشرائية

لوحدة النقود على مصداقية بيانات القوائم المالية في شركة الأمن الغذائي المحدودة، وتحليل أهم الآثار المترتبة على تجاهل التغير في المستوى العام للأسعار على قوائم نتائج الأعمال والمركز المالي، وكيفية إجراء التعديلات اللازمة لإظهار ذلك الأثر على بيانات القوائم المالية. يكتسب البحث أهميته من تزايد الاهتمام العالمي من جانب المحاسبين بضرورة علاج المشاكل المحاسبية المترتبة على التغير في المستوى العام للأسعار وعدم وجود نظام عالمي موحد للمحاسبة عن التضخم، وقصور الدراسات الهادفة لعلاج أثر مشكلة التغير في المستوى العام للأسعار على القوائم المالية. اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، والمنهج التحليلي لاستنتاج أثر تغيرات الأسعار على مصداقية بيانات القوائم المالية في شركة الأمن الغذائي. تمثلت فرضيات البحث في الآتي: الفرضية الأولى: في ظل التضخم، وفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقود، فإن الأرباح الناتجة عن ممارسة الشركة لنشاطها لا تعكس القيمة الحقيقية لتلك الأرباح. الفرضية الثانية: إن الاعتماد على محاسبة التكلفة التاريخية لا يمكن من المحافظة على رأس المال سليماً في ظل ظروف التضخم في الشركة. الفرضية الثالثة: تجاهل التغير في القوة الشرائية لوحدة النقود يؤثر على بيانات القوائم المالية في الشركة، ويجعلها غير حقيقية، ويفقدها الصدق في التعبير والملاءمة لاتخاذ القرارات. أثبت الباحث جميع الفرضيات وتوصل لعدة نتائج أهمها: 1- أن الأرباح السنوية لشركة الأمن الغذائي عن فترة الدراسة تحتوي في جزء كبير منها على أرباح صورية بلغت قيمتها 18.150.500.80 دينار سوداني، وهي لا تعكس الأرباح الحقيقية لنشاط الشركة. 2- تحملت الشركة ضرائب إضافية ناتجة عن ظهور الأرباح بأكبر من قيمتها الحقيقية وتساوي في جملتها الأرباح الصورية، وأن سداد هذه الضرائب يصبح ضريبة على رأس المال المستثمر، وفي هذا تآكل تدريجي لرأس المال. 3- القيم التاريخية للبنود غير النقدية الظاهرة بالقوائم المالية المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية غير حقيقية بسبب

تجاهل التغيرات التي حدثت في المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة. 4- يوجد خطأ القياس والتقدير في كافة أساليب القياس المحاسبي. 5- قصور مبدأ التكلفة التاريخية عن الوفاء بما هو متوقع من معلومات من طرق مستخدمي القوائم المالية. أوصى الباحث بعدة توصيات أهمها ما يلي: 1- ضرورة مراعاة أثر التضخم على بنود قائمة الدخل لتفادي ظهور الأرباح الصورية الناتجة عن تطبيق المبادئ المحاسبية التقليدية. 2- التفكير الجاد من قبل الشركات في اتجاه تطبيق أسس محاسبة التضخم بغرض تحديد الربح السليم والمحافظة على رأس المال المستثمر. 3- ضرورة أن تقوم الجهات المختصة بتوجيه الشركات والوحدات الاقتصادية المختلفة بإعداد قوائم مالية معدلة إضافية بجانب القوائم المالية الأساسية بغرض توفير دلالات مفيدة في التخطيط واتخاذ القرارات من طرف مستخدمي القوائم المالية.

**دراسة تيجاني بالرقي & أمين راشدي (٢٠١٧)**، بعنوان :"**أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي**": يمثل هذا البحث دراسة تحليلية وإيضاحية لكيفية معالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدى المؤسسة والتي تتكون أساسا، إما من معاملات بعملات أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية، وكذلك التعرف على طريقة اختيار سعر الصرف الذي يجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف. كما نبين تغيرات أسعار صرف العملات وما تحدثه من آثار على الوضعية المالية للمؤسسة تمثل إحدى المشاكل المحاسبية التي تسعى باستمرار لإيجاد أحسن الطرق والممارسات المحاسبية من أجل توفير الموثوقية والمصداقية في التقارير المالية المنشورة، ونبين اوجه التشابه وما بين IAS 21 والنظام المحاسبي المالي في الجزائر من معالجة وصفية ومحاسبية لتغيرات أسعار الصرف محاولة منه لمسايرة العولمة المالية المتزايدة. ونتج عن الدراسة إلى أنه يوجد نوعين من القضايا المحاسبية محل الخلاف والتي ترتبط بتطبيق

تلك المعايير في الدول المختلفة، ومنها المعيار المحاسبي رقم (21) بأنه يشجع على استخدام طريقة السعر الجاري للصرف ولا يتعامل مع آثار تغير أسعار الصرف الآجل في الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل بصورة حرة دولياً. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في بعض مواد ما جاء به النظام المحاسبي المالي وتحديثها بحيث يتم ذكر المعالجات الكاملة للقضايا المحاسبية التي يغطيها كل معيار، وإعادة النظر في بعض القوانين الصادرة في الجزائر بحيث يتم تعديلها للقضاء على التضارب والأخطاء واستكمال النقص، وكذلك إلى إصدار إطار نظري للمحاسبة يلاءم البيئة الالجزائرية بالاستعانة بتجارب الدول المتقدمة في هذا الشأن.

**دراسة محمود, & عمرو السيد زكى. (2017).** بعنوان :"**أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على الدور التقويمي للمعلومات المحاسبية مع التطبيق على مصر**": يهدف هذا البحث إلي دراسة أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية علي الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية بالتطبيق علي مصر، وتتمثل المعلومات المحاسبية التي تم دراستها في الأرباح والقيمة الدفترية للحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية، وذلك للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة 2014- 2016 وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض المقدرة التقييمية للأرباح في ظل تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، ويمكن أن يرجع ذلك إلي زيادة عدم التأكد وزيادة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، مما يؤثر علي نتائج أعمال الوحدات الاقتصادية خلال الفترة المالية التي يقع ضمنها تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية. وعلي العكس من ذلك أوضحت نتائج الدراسة انه مع زيادة الاضطرابات المحيطة بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة العملة المحلية، تتزايد المقدرة التقييمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية، وذلك نظرا لانخفاض قدرة قائمة الدخل علي توفير معلومات حول فرص الربحية الطبيعية للمنشأة، واتجاه المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية للبحث عن مصادر أخري للمعلومات لاتخاذ

قراراتهم، هذا بالإضافة إلي إن معلومات التدفقات النقدية التشغيلية لا تخضع للتلاعب الإداري أو الأساليب المحاسبية المرنة، وبالتالي يكون لها محتوي معلوماتي أفضل مقارنة بالأرباح المحاسبية. مما يترتب عليه تزايد مقدرتها التقييمية خلال فترات عدم التأكد الاقتصادي. وتوصي نتائج الدراسة بضرورة الأخذ في الاعتبار متضمنات الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية فيما يتعلق بتحديد أسعار الأسهم وأثر التغيرات البيئية والاقتصادية مثل تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية علي هذا الدور، مع ضرورة اهتمام الجهات المهنية والتنظيمية بمراجعة نظام التقرير المالي الحالي لإدراج تلك التغييرات في بيئة الأعمال والظروف الاقتصادية في القوائم والتقارير المالية بصورة منهجية ومنظمة بما يفي باحتياجات المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى.

## النتائج والتوصيات:

### النتائج

– نظرًا للنمو والتطور الواسع النطاق لمناخ الاستثمار في العديد من البلدان، وخاصة مسألة اقتراح بعض بدائل الاستثمار، والوصول إلى المعلومات المحاسبية الفعالة لمساعدتك في اتخاذ قرارات الاستثمار بأقل قدر من المخاطر وأقصى عائد متوقع، كنت بحاجة إلى شيء يمكنني القيام به.

– أدت الاتجاهات المعاصرة في تطبيق السياسات الاقتصادية الجديدة على المستوى الدولي، كما في حالة سياسات العولمة والخصخصة، بشكل فعال إلى زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية.

– ضرورة أن تقوم الجهات المختصة بتوجيه الشركات والوحدات الاقتصادية المختلفة بإعداد قوائم مالية معدلة إضافية بجانب القوائم المالية الأساسية بغرض توفير دلالات مفيدة في التخطيط واتخاذ القرارات من طرف مستخدمي القوائم المالية.

**التوصيات**

– أهمية الإفصاح الكامل عن تأثير التغيرات في مستويات الأسعار العامة على بنود القوائم المالية. أي الحاجة إلى إنتاج بيانات مالية تكميلية للقائمة الأساسية المعدلة للتغيرات في المستوى العام للأسعار

– ضرورة مراعاة أثر التضخم على بنود قائمة الدخل لتفادي ظهور الأرباح الصورية الناتجة عن تطبيق المبادئ المحاسبية التقليدية

## المصادر والمراجع:

دريد, بلال, عيساوي, & نصر الدين. (2013). أثر التضخم على القوائم المالية وطرق معالجته حسب النظام المحاسبي المالي.

مجدي عبد الفتاح سليمان، (2002)، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

مهند مجيد طالب. انعكاسات التغيرات في المستوى العام لألسعار على مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية .دراسة ميدانية على بعض الشركات المساهمة العراقية.

درويش، طارق أبو القاسم أحمد. (2011). أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية : دراسة حالة شركة الصمغ العربي المحدودة في الفترة من (1993-1997 م). (أطروحة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية, السودان

حسين، عبد الوهاب جبريل عبد الله, & فتح الرحمن الحسن منصور. (2010). أثر التغير في المستوى العام للأسعار على مصداقية بيانات القوائم المالية ( ,Doctoral dissertationجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

تيجاني بالرقي & أمين راشدي (٢٠١٧)، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، مج ٣، عدد ١، ص ١٥٢-١٧٠.

محمود, & عمرو السيد زكى. (2017). أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على الدور التقويمي للمعلومات المحاسبية مع التطبيق على مصر. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية, 1(2), 77-145.

د. منير سليمان الحكيم, & د. عبدالباسط القرعان*. (2014). دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم دراسة فقهية اقتصادية.